مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية
https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/444
المجلد: 09 العدد: 02 (2026) ص 11-20

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Corporate Social Responsibility of Small and Medium Enterprises

غزال محمد *
جامعة الجلفة (الجزائر)
Ghezalmed93@gmail.com

رابحي لطفي لمين
جامعة الجلفة (الجزائر)
safire.lotfi@gmail.com

سابق عبد الرحمان
جامعة الجلفة (الجزائر)
sabegabder@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2026/04/22
تاريخ القبول:
2026/04/26

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ المسؤولية الاجتماعية

الملخص:

على الرغم من تباين آراء الباحثين حول تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن انه هناك إجماع على احتلالها حيزا مهما وكبير في النشاط الاقتصادي، وعليه تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية، نظراً للدور البارز الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى ما تتميز به من خصائص تجعلها مختلفة عن غيرها، من بينها انخفاض رأس المال المستثمر، والمرونة في التسيير، إضافة إلى انتشارها الجغرافي الواسع.

وتعبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقدار المساهمة التي تحققه هذه الأخيرة في شتى المجالات، فيمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية وتحسن المستوى الاقتصادي وتقضي على بعض المشاكل الاقتصادية، وكذلك المساهمة في التنمية الصناعية والتنمية الزراعية إضافة إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي للعاملين ورفع الأجور وحماية المستهلكين وتلبية حاجياتهم وغير ذلك.

Article info

Received
22/04/2026
Accepted
26/04/2026

Keywords:
- ✓ *Small and medium sized businesses*
- ✓ *social responsibility.*

Abstract :

Despite the differing opinions of researchers regarding the establishment of a unified definition for small and medium enterprises (SMEs), there is a consensus that they occupy an important and large space in economic activity. Accordingly, interest in SMEs has increased in various countries of the world, both developed and developing, due to the prominent role they play in achieving economic development. This is due to the characteristics that distinguish them from others, including low invested capital, flexibility in management, and their wide geographical spread.

And reflect the social responsibility of small and medium enterprises on the amount of the contribution that achieved by the latter in various fields, it could contribute to the economic development and improvement in the economic level and eliminate some of the economic problems, as well as to contribute to the industrial development and agricultural development as well as contribute to social development by improving the standard of living for workers and raise wages and protect consumers and meet their needs and so on.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يجب تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة ضمن القضايا والأساسيات الجوهرية في التنمية الاقتصادية لدول العالم وخاصة دول العالم الثالث وعلى الخصوص الجزائر، وعليه فقد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام كبير لدى الاقتصاديين وصنّاع السياسات، نظراً لما تمثله من قضية محورية داعمة للاقتصاد بمختلف جوانبه، من خلال دورها في استغلال ثروات البلد وتعبئة موارده المادية والبشرية على نحو فعّال.

نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد بسبب انخفاض أسعار المحروقات تسعى الجزائر جاهدة على غرار دول العالم إلى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نتيجة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يتحدد من خلال مساهمة هذه الأخيرة في جميع المجالات أو بما يعرف بمسؤوليتها الاجتماعية، وعليه

فيما تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم تناول الموضوع من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تعتبر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المكون الرئيسي لاقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية.

أولا: مفهوم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

1- مفهوم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تعددت مفاهيم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من بلد لأخر.

1-1-تعريف البنك الدولي منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: يميّز World Bank ، من خلال فرعه International Finance Corporation، بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقًا لعدد العاملين وحجم الأصول والمبيعات السنوية، وتتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ المؤسسة المصغّرة: هي المؤسسة التي يقل عدد موظفيها عن 10 عمال، ويقل إجمالي أصولها عن 100000 دولار أمريكي، وينطبق الشرط نفسه على حجم مبيعاتها السنوية.
- ✓ المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تضم أقل من 50 موظفًا، وتقل أصولها عن 3 ملايين دولار أمريكي، وينطبق المعيار ذاته على حجم المبيعات السنوية.
- ✓ المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي يقل عدد موظفيها عن 300 موظف، وتقل أصولها عن 15 مليون دولار أمريكي، وينطبق الشرط نفسه كذلك على حجم المبيعات السنوية.

1-2-تعريف الاتحاد الأوروبي:

يرى European Union، استنادًا إلى تصريحات مجلس الاتحاد الأوروبي، أنه لا يمكن وضع تعريف موحّد وعام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. ومع ذلك، ووفقًا لقاعدة عامة معتمدة، تُعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز عدد العاملين بها 500 عامل، ويبلغ حجم استثماراتها 75 وحدة نقدية أو أقل[2].

2-1-تعريف الجزائر لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: استند المشرّع الجزائري إلى عدة عناصر لتصنيف المؤسسات وفق الحجم، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن. غير أن التصنيف الأكثر شيوعا هو ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة.

وفي 12ديسمبر 2001 قام المشرع الجزائري بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18/01، والذي تضمن تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نص عليه في الفصل الثاني من الباب الأول للأحكام العامة، ونصت المادة 04 على: تُعرَّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بغضّ النظر عن طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة تمارس نشاط إنتاج السلع و/أو تقديم الخدمات، وتتميز بأنها:

تشغل من01 إلى 250 شخصا؛

- ✓ ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار، أو ألا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- ✓ ضرورة استيفاء معايير الاستقلالية[3].

وقد جرى الفصل بين المؤسسات المصغّرة والصغيرة والمتوسطة وفق ما يلي:

2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيارين هما:

2-1-المعايير النوعية

فيما يلي أهم المعايير النوعية:

- ✓ **معيار المسؤولية والملكية** :تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا بكون ملكيتها تعود للقطاع الخاص، حيث تكون في أغلب الحالات مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، مما يجعل المسؤولية القانونية والإدارية تقع مباشرة على عاتق المالك، الذي يتولى بنفسه اتخاذ القرارات، وتنظيم العمل، إضافة إلى التسويق والتوظيف وتمويل المؤسسة.
- ✓ **معيار محدودية السوق**: يُعد مستوى هيمنة المؤسسة على السوق أحد أهم المؤشرات المحددة لحجمها، حيث تتميز هذه المؤسسات بمحدودية تأثيرها السوقي نظرًا لصغر حجمها؛
- ✓ **معيار طبيعة النشاط**: تلعب طبيعة النشاط دورًا أساسيًا في تحديد حجم المؤسسة، إذ إن بعض الصناعات الخفيفة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو يدًا عاملة كثيفة، مثل الصناعات الحرفية والتقليدية التي قد تكتفي بورشة صغيرة، في حين توجد صناعات أخرى تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتجهيزات متطورة، مثل صناعة السيارات والصناعات البترولية[4]؛
- ✓ **المعيار القانوني**: يتحدد الشكل القانوني للمؤسسة وفقًا لطبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطرق تمويلها، حيث تتميز شركات الأموال عادة بكبر حجم رأس مالها مقارنة بشركات الأشخاص؛
- ✓ **المعيار التنظيمي**: تُصنّف المؤسسة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار إذا تميزت بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:
  - الجمع بين الملكية والإدارة؛
  - محدودية عدد المالكين؛
  - ضيق نطاق الإنتاج وانحصاره في سلعة أو خدمة محددة؛
  - صغر الطاقة الإنتاجية؛
  - الطابع المحلي للنشاط؛
  - الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل المحلية[5].

2-2-المعايير الكمية

فيما يلي أهم المعاير الكمية:

- ✓ **معيار حجم العمالة:** يُعد هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعًا في الاستخدام، نظرًا لسهولة قياسه وتمتعه بدرجة من الثبات النسبي، خاصة وأن بيانات العمالة تتوفر في معظم الدول، حيث يتم نشرها بشكل دوري ومستمر؛
- ✓ **معايير رأس المال المستثمر:** يُعد هذا المعيار من أهم المعايير المعتمدة للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة، حيث تُصنَّف المؤسسة على أنها كبيرة إذا كان رأس المال المستثمر فيها مرتفعًا، والعكس صحيح، مع ضرورة مراعاة درجة النمو الاقتصادي لكل دولة[6]؛
- ✓ **معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج):** يُعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخدامًا في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على كل من عدد العمال ورأس المال، وهو ما يحدّ من الانتقادات الموجهة لكل عنصر على حدة. غير أن هذا المعيار لا يخلو من بعض النقائص، إذ إن تحديد حد أقصى لعدد العمال إلى جانب سقف معين للاستثمار قد يدفع بعض المؤسسات إلى الامتناع عن توظيف عمال جدد، رغم حاجتها الفعلية إلى ذلك[7].

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي أهم الخصائص التي تتميز بها:[8]

- ✓ صِغر حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، وعدم حاجتها إلى مساحات كبيرة لممارسة نشاطها؛
- ✓ محدودية احتياجاتها التمويلية؛
- ✓ اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة نسبيًا في مراحل التأسيس؛
- ✓ مساهمتها في خلق فرص عمل، خاصة لفئة الشباب؛
- ✓ دورها في تحقيق التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية؛
- ✓ قدرتها على توفير سلع وخدمات تتماشى مع متطلبات السوق؛
- ✓ استقلالية أدائها، مع غالبية حالات الجمع بين الملكية والإدارة لدى الأفراد أو الشركاء؛
- ✓ مساهمتها في تزويد المؤسسات الكبرى باحتياجاتها من قطع الغيار والمنتجات الوسيطة؛
- ✓ تمتعها بدرجة عالية من المرونة نتيجة صغر حجمها، إضافة إلى انخفاض مستوى المخاطر مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

2- أهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- ✓ تمكين صاحب المشروع من الحصول على دخل ذاتي يضمن له ولأسرته مستوى معيشيا مناسبًا؛
- ✓ تلبية حاجة الفرد في تحقيق ذاته وإثبات شخصيته المستقلة من خلال امتلاك مشروع خاص؛
- ✓ إتاحة الفرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية؛
- ✓ المساهمة في تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
- ✓ تعزيز المنافسة بين المؤسسات، مما يؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات؛
- ✓ نشاطها في مجالات متعددة تشمل الإنتاج السلعي والخدماتي والفكري؛
- ✓ اعتبارها عنصرًا أساسيًا في هيكل الإنتاج والاقتصاد في مختلف دول العالم؛
- ✓ الإسهام في الحد من مشكلة البطالة وتكوين يد عاملة ماهرة من خلال الخبرة العملية؛

- ✓ استيعاب نسبة كبيرة من العمالة في مختلف القطاعات؛
- ✓ تحقيق التوازن الإقليمي من خلال انتشارها الجغرافي في مناطق متعددة؛
- ✓ رفع مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ المساهمة في الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية مثل البطالة؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على الموارد والتمويل الوطني؛
- ✓ الإسهام في ترسيخ منظومة قيم مهنية واجتماعية إيجابية داخل بيئة العمل[9].

أصبحت لا تقتصر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على صاحب المشروع والمجتمع بل تعدتها لتحقق أهمية ذات بعد عالمي يمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ أصبحت مجالًا علميًا قائمًا بذاته يُدرَّس في الجامعات والمعاهد.*
- ✓ تهتم العديد من الدول بها من خلال إقامة ملتقيات وندوات لتبيان أثرها؛
- ✓ انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعمها عبر العالم؛
- ✓ في مجال التدريب والتنمية أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج تدريبية ومتنوعة مثل دراسة السوق أو طرق إدارتها؛
- ✓ تُعدّ من أهم أدوات التنمية الاقتصادية على مستوى العالم[10].

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأسباب الاهتمام بها

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تُعرِّف Organisation for Economic Co-operation and Development المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنظمة بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع مراعاة حماية البيئة، والعمل بالتعاون مع العمال وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بما يهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف المعنية"[11].

يُعرِّف World Bank المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات الاقتصادية بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنسيق الجهود مع العاملين لديها وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بما يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وفق مقاربة توازن بين متطلبات النشاط الاقتصادي ومتطلبات التنمية الاجتماعية [12].

تعرف المفوضية الأوربية مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التطوع الذاتي للمؤسسات في الإسهام في بناء مجتمع أفضل وبيئة أكثر استدامة[13].

ومن هذا نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية تشمل ثلاث مستويات:[14]

- ✓ **المستوى الأول اقتصادي:** يجب على المؤسسة ضمان استمرارية نشاطها واستدامة العائد والأرباح؛
- ✓ **المستوى الثاني اجتماعي:** ضمان مناصب العمل والمساهمة في البناء الاجتماعي؛
- ✓ **المستوى الثالث بيئي:** من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

2- أسباب الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية

تعود دوافع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين رئيسيين هما:[15]

2-1-البعد الكلي: يتمثل في المتغيرات الكلية، ومن أبرزها ما يلي:

-الكوارث والفضائح الأخلاقية: وتتمثل في حالات الرشوة التي تورطت فيها بعض الشركات العالمية، إضافة إلى الانتهاكات والمخالفات المرتكبة في حق القيم الإنسانية.

- الضغوط الشعبية والحكومية والدولية: وتتجلى في التشريعات الرامية إلى حماية المستهلك والبيئة والعمل

والأمن، إضافة إلى الدور الإيجابي للمنظمات في تعزيز حقوق الإنسان.

– التطور التكنولوجي: ساهم التطور التكنولوجي، أو ما يُعرف بالثورة التكنولوجية، في إحداث نقلة نوعية في مجالات تقنية متعددة وعمليات التشغيل، كما أتاح بيئة ملائمة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات، وساهم في تنمية مهارات العاملين.

2-2-البعد الجزئي: ويُقصد بها المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة في حد ذاتها، ومن أبرزها ما يلي:

– تغير أهداف المؤسسة: لم يعد هدف تحقيق الربح وحده كافيًا لتمكين المؤسسة من الاستجابة لمتطلبات المجتمع وضمان استمراريتها، مما أدى إلى تحول توجهها نحو السعي إلى إشباع الحاجات الاجتماعية.

– تغير دور الإدارة: لم تعد إدارة المؤسسة معنية فقط بتحقيق مصالح فئة واحدة متمثلة في الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مطالبة بتحقيق توازن مستمر بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل العملاء، والرأي العام، والنقابات.

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الآتي:

1-البعد الاقتصادي: ويقصد به أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين. حيث يتبين من خلاله العلاقة بين الأداء الاقتصادي والذي يتمثل في تنفيذ الأعمال بكفاءة وفاعلية للوصول إلى النتائج التي تحقق أقصى ربح (مكانة، حصة في السوق، أرباح مالية،...) ممكن للمنظمة وبين الأداء الاجتماعي للمنظمة الذي يتمثل في تحقيق أهداف تتعلق بالمجتمع والفرد مثل محاربة الفقر والجريمة، وتوفير فرص العمل، والحد من التلوث، وغيرها؛

2-البعد القانوني: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون، ويعني أيضاً أن المنظمة سوف تلتزم بقوانين المجتمع وتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد على أساس الجنس والعرق والدين واللغة؛

3-البعد الأخلاقي: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين. وذلك من خلال الالتزام باحترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية، إضافة إلى مراعاة المعتقدات السائدة في المجتمعات التي تنشط فيها ؛

4-البعد الإنساني: أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحسين نوعية الحياة. وهو أيضاً المبادرات الطوعية للمنظمة التي تتسم بطابعها الإنساني كبرامج التدريب لفئات من المجتمع من كبار السن أو الشباب[16].

ثالثا: مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل مجالات المسؤولية الاجتماعية في مختلف الإسهامات التي تقدمها المؤسسة للمجتمع والبيئة، سواء كانت إلزامية أو طوعية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه العاملين:

يُعدّ الاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق عليها استثمارًا استراتيجيًا طويل وقصير الأجل، إذ تمثل العمالة أحد أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية الداخلية للمؤسسة. وفي هذا الإطار، تلتزم المنظمة بتوفير الخدمات الكفيلة بتحسين جودة حياة العاملين ورفع مستوى رضاهم الوظيفي، بما يهيئ مناخًا عملًا مناسبًا يشجع على زيادة الجهد والإنتاجية، ويعزز قيم الانتماء والولاء للمؤسسة وإدارتها، الأمر الذي ينعكس بتحقيق منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على المدى الحالي والمستقبلي. ومن أبرز

المساهمات تجاه العاملين ما يلي: توفير برامج تدريبية داخلية وخارجية تهدف إلى تنمية مهارات العاملين وقدراتهم، إضافة إلى دعم الراغبين في مواصلة دراساتهم العليا لتعزيز كفاءاتهم الفنية والإدارية؛

- اعتماد سياسات ترقية عادلة تعترف بكفاءات العاملين وتقدّر جهودهم، وتضمن تكافؤ الفرص بينهم؛
- إرساء نظام تأميني بالمشاركة مع العاملين، والمساهمة في أنظمة الضمان الاجتماعي بما يضمن لهم معاشًا تقاعديًا ملائمًا؛
- توفير خدمات الرعاية الصحية والتكفل بالعلاج بالمستشفيات، مع تحمل نفقات الأدوية للعاملين وأسرهم؛
- منح أجور ورواتب تضمن مستوى معيشيًا مناسبًا للعاملين؛
- وضع أنظمة تحفيزية تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالأداء؛
- توفير السكن للعاملين أو تقديم دعم مالي يساعدهم على الحصول على سكن لائق؛
- توفير وسائل النقل من وإلى أماكن العمل؛
- تعزيز إجراءات الأمن الصناعي والوقاية من الحوادث، وتوفير بيئة عمل صحية ونظيفة خالية من التلوث؛
- توزيع جزء من الأرباح السنوية على العاملين وفق آليات محددة.

2-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه الزبائن:

اكتسب موضوع حماية المستهلك أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث برزت متطلبات حمايته كأحد المحاور الأساسية للمسؤولية الاجتماعية التي يتعين على المؤسسة مراعاتها عند إعداد خططها واتخاذ قراراتها. ومن هذا المنطلق، تهدف مساهمات المؤسسة وأنشطتها في مجال تحسين جودة المنتجات إلى تعزيز سمعتها لدى المستهلك أولًا، وكذلك في الأوساط الصناعية والتجارية، بما ينعكس إيجابًا على رفع قدرتها التنافسية، وزيادة حصتها السوقية محليًا، وتسهيل ولوجها إلى الأسواق الخارجية.

وتتمثل أهم المساهمات في هذا المجال فيما يلي:

- إجراء بحوث تسويقية تهدف إلى تحديد احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم بشكل دقيق؛
- تبنّي مفهوم التسويق الأخضر، وما يتضمنه من مزيج تسويقي مسؤول، يعتمد على الإعلان والترويج الصادق الذي يعكس حقيقة المنتجات والخدمات، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية وغيرها؛
- توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بخصائص المنتجات، وطرق استخدامها، وحدود مخاطرها، وفترة صلاحيتها؛
- الالتزام بسياسات تسعير تتماشى مع القدرة الشرائية للمستهلكين، مع تجنب استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف بما قد يهدد السلامة الصحية للمستهلك؛
- ضمان خدمات ما بعد البيع، والالتزام بشروط الضمان، والاستجابة لشكاوى العملاء ومعالجتها بفعالية.

3-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه الموردين:

لما كان الموردون مصدر مهم من مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من جهة، والممون الأساسي لها بمختلف حاجياتها من المواد الأولية والتجهيزات والأموال، وتربطهم علاقات مصالح متبادلة، فإنه وجب على

المؤسسات احترام مطالبهم المشروعة، والتي تتمثل أساسًا في ضمان استمرارية التوريد، خاصة لبعض المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية، إلى جانب اعتماد أسعار عادلة ومقبولة للمواد المقدمة للمؤسسات. بالإضافة إلى تسديد الالتزامات والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل، وحتى إمكانية إشراكهم في تطوير المنتجات والعمليات.

4-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه الملاك:

يُقصد بحملة الأسهم الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يساهمون في تمويل المؤسسة من خلال توفير رأس المال اللازم لممارسة أنشطتها. وتُعد هذه الفئة من أصحاب المصالح الرئيسيين المرتبطين بأداء المؤسسة ونتائجها الاقتصادية. وتتمثل مسؤولية المؤسسة تجاههم في تعظيم القيمة الاقتصادية لاستثماراتهم من خلال تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، ورفع قيمة الأسهم، وتنمية حجم المبيعات، إلى جانب صون أصول المؤسسة وممتلكاتها والحفاظ عليها من مختلف المخاطر[17].

5-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه التنمية الصناعية

تقوم هذه المؤسسات من خلال تحويل المواد الخام إلى مواد مصنّعة أو نصف مصنّعة أوتحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تغليفه[18].

- ✓ العمل على تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة (المقاولة من الباطن بمعنى التكامل الصناعي) وذلك نتيجة التكامل الناتج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وهذا يساهم في بناء هيكل صناعي الذي بدوره يحقق تنمية صناعية، وقد يكون هذا التكامل غير مباشر، بمعنى إنتاج منتجات مستهدفة وبأقل تكلفة بدون اتفاق بينهم، وقد يكون التكامل مباشر وذلك من خلال التعاقد بين الطرفين كان تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجات الوسيطية التي تدخل في العملية الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة[19]؛
- ✓ تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة ومتطورة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعا وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارساتهم لأنشطة غير منتجة[20].

6-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه تنمية التجارة الخارجية

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات وذلك بعد أن تلبي هذه المؤسسات الاحتياجات الوطنية فإنها تسعى إلى التصدير والذي ينتج عنه زيادة الصادرات.

7- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية

المساهمة في عملية التنمية الإقليمية كونها موزعة على مختلف المناطق الجغرافية والتي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة الاستقرار فيها[21]؛

كما أنها تساعد هذه المؤسسات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل والتي كانت تترك عاطلة[22]؛الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية[23]؛

- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى[24].

9-أنشطة ومساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على البيئة:

إن هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبرها البعض من بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الأخر تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة[25].

نتائج وتوصيات

تتمثل أهم نتائج وتوصيات هذه الورقة البحثية في فيما يلي:

1. النتائج

- ✓ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في اقتصاديات الدول التي تعتمد على صادرات المحروقات، وذلك من خلال مساهمتها الفعّالة في تنويع القاعدة التصديرية، بما يحدّ من التبعية لقطاع واحد ويُعزّز من مرونة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينعكس إيجابًا في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل؛
- ✓ تُسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهامًا فعّالًا في تحقيق التنمية الاجتماعية، لاسيما من خلال دورها في تقليص معدلات البطالة، وذلك عبر قدرتها على استحداث فرص عمل جديدة وامتصاص جزء معتبر من اليد العاملة، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويدعم التوازن الاقتصادي؛
- ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية الإقليمية نتيجة التوزيع الجغرافي لها؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في تحقيق التنمية الصناعية والزراعية؛
- ✓ من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه العاملين تحسين المستوى المعيشي وتحقيق رضاهم الوظيفي؛
- ✓ تكمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه الملاك في السعي نحو تحقيق اكبر ربح ممكن مع حماية أصول المؤسسة؛
- ✓ تحقق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة نتيجة تعدد مجالات مسؤوليتها الاجتماعية؛
- ✓ تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مستويات المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي والمستوى البيئي.

2-التوصيات

- ✓ زيادة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات كونها تعتبر الخيار الاستراتيجي للدول التي تعتمد في صادراتها على المحروقات بغية تنويع صادراتها؛
- ✓ دراسة دقيقة لجدوى مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه الشباب لمجالات تحقق التوازن والتكامل الاقتصادي؛
- ✓ يجب على الدولة أن تشجع وتدعم مثل هذا النوع من المؤسسات التي تلعب مسؤوليتها الاجتماعية دورا هام في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة للبلد؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي وإقامة تظاهرات وملتقيات في المؤسسات الجامعية للحصول على حلول واقتراحات للمشاكل التي تعاني منها.

قائمة المراجع:

1. لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص11.
2. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 20.
3. لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص 24.
4. شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص 09-10.
5. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007، ص64.
6. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 50.
7. شعيب أتشي، **مرجع سابق**، ص 08.
8. محمد هيكل، **مهارات المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة– مصر، 2003، ص ص 20-21.
9. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **مرجع سابق**، ص ص76-77.
10. محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص15.
11. طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال**، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان:"النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، يومي 09-10سبتمبر 2013 إسطنبول–تركيا–، ص04.
12. نقلا عن الموقع:
http://www.smeadvisorarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A/, 27/09/2016, 15:32.
13. خبابه عبدالله، خبابه صهيب، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر–**، الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي14و15فيفري 2012،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار–الجزائر–، ص04.
14. وذريع صليحة، منور اوسرير، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة**، الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي14و15فيفري 2012،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار–الجزائر–، ص11.
15. بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة**، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي14و15فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار–الجزائر–، ص04.
16. وفيق حلمي الأغا، فتحي جميل عليان، **قياس مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة– دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–**، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال"المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني"12-03-2016، ص07.
17 طارق راشي، ، **مرجع سابق**، ص 06 إلى 09.
18. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 05.
19. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **مرجع سابق**، ص ص 69-74.
20. حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 168.
21. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **مرجع سابق**، ص ص 69-74.
22. حكيم شبوطي، **مرجع سابق**، ص 163.
23. قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2012/2011–**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير–تخصص: إدارة الأعمال– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2013، ص 176 إلى 180.
24. غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، في المحور: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06، جامعة الوادي، الجزائر، ص 07.
25. طارق راشي، ، **مرجع سابق**، ص 06 إلى 09.